مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

متطلبات عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر(الواقع والمأمول)

Requirements for modernizing public administration in Algeria (reality and hope)

ايت شعلال نبيل* (أستاذ محاضر–أ–).

كلية الحقوق جامعة سطيف2، (الجزائر)، aitchalalnabil@gmail.com، مخبر مجازر الاستعمار الفرنسي

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/10	تاريخ القبول: 2023/02/01	تاريخ النشر: 2023/03/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت الإدارة الالكترونية وتحاول تعميمها على مختلف القطاعات والإدارات من اجل توفير المرونة اللازمة في التعاملات استجابة للمتغيرات الداخلية و الخارجية المتلاحقة، ودعم التواصل بين الإدارة العمومية وفروعها وبين المؤسسات والمواطنين وكذلك من اجل اختصار الوقت، الجهد، المسافة والتكلفة التي تحتاجها تلك التعاملات ومن اجل ذلك باشرت الدولة في توفير المقومات اللازمة سواء على مستوى البنية التحتية، أو البنية التشريعية والأمنية، وتأهيل الموارد البشرية القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا بما يتناسب وظروف الدولة وبحث سبل استخدام تطبيقاتها في مختلف الإدارات العمومية.

الكلمات المفتاحية: عصرنة الإدارة؛ الإدارة الالكترونية؛ التقدم التكنولوجي.

Abstract :

Algeria is among the countries that have adopted electronic administration and is trying to generalize it in various sectors and administrations in order to provide the necessary flexibility in dealings in response to successive internal and external changes, and to support communication between public administration and its branches and between institutions and citizens, as well as in order to shorten the time, effort, distance and cost that It is needed by these transactions, and for that, the state has embarked on providing the necessary ingredients, whether at the level of infrastructure, or the legislative and security structure, and qualifying human resources capable of dealing with this technology in accordance with the conditions of the state and discussing ways to use its applications in various public administrations.

Keywords: modernization of administration; Electonic Administration; technological improvement.

مقدمة:

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية والتكنولوجية، التي أحدث تغيير في الحياة اليومية للإنسان وأصبحت من الركائز الجوهرية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما انعكس على الإدارة العمومية التي تعتبر هي الآلية التي تحرك عجلة التنمية في الدولة وتخدم المواطنين، بذلك تم إدراج البرمجة المعلوماتية في عمل الإدارة، والجانب المعلوماتي الحديث ينفرد بخصوصية متميزة عن الثروات التقنية الأخرى، إذ أن رأسمالها هو العقل البشري والثورة البشرية داخل الدولة.

والجزائر من بين الدول التي عملت على تطوير وتسريع الجودة في أداء الخدمات العمومية، إذ يجعل من الإدارة ضرورة تطوير نظم المعلومات المتكاملة بما فيها التنظيم والمعالجة، ونخص بالذكر استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا البرمجيات، وبالتالي فإنه لا يمكن أن نتصور تقديم خدمات إلكترونية متاحة عبر الشبكة العالمية "الإنترنت" دون اللجوء إلى تبسيط المساطر وإدخال بعض الحركة والمرونة في إجراءاتها، حيث يعتبر الآن

مشروع الإدارة أو الحكومة الإلكترونية نتيجة حتمية لتفاعلات مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبسيط المساطر وتحسين وتسهيل العلاقة مع المواطن والإدارة.

أمام هذه التطورات المتسارعة على مستوى طبيعة ووتيرة الخدمة التي يطالب بها المواطن وجميع التنظيمات الإدارية، أبدت الحكومة الجزائرية استعدادها لتبني مشروع الإدارة الإلكترونية في إطار مسعاها نحو تبسيط الإجراءات الإدارية واستغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من أجل تحسين سير الخدمات العمومية على جميع المستويات والتقليل من النفقات التي تتكبدها الدولة في مجال الخدمة العمومية.

في إطار ما تقدم نهدف من خلال هذه الدراسة للتعرف عن مدى تقدم الجزائر في مسار تحديث وعصرنة الجهاز الإداري، ومدى انعكاسات ذلك على فعالية الخدمات المقدمة للموطنين، وعليه التساؤل المطروح هو: **مدى نجاح السلطات الجزائرية في عملية تطوير وعصرنة الإدارة العمومية لإخراجها من المشاكل العديدة بصفة عامة والبيروقراطية بصفة خاصة؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: لمحة حول عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر

تعتبر الإدارة الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها فهي تستمد قوتها وصلابتها من قوة وصلابة الدولة كما تستمد عجزها من عجز الدولة وبذلك نحصل على إدارة قوية ومتحضرة أو العكس إدارة متخلفة وبالية، ومنذ أن عرفت الدول المتقدمة منها والمتخلفة أهمية الإدارة سعت لتجعلها أداة رئيسية لتسيير شؤونها، فهي لا تخضع للتخمين والعشوائية بل لقواعد ومبادئ علمية وموضوعية.

المطلب الأول: تحديث الإدارة العمومية الجزائرية

يقصد بها عملية التكيف مع التحولات من خلال إدخال وسائل وأساليب تسيير حديثة، ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على مفهوم الجودة، مع التركيز على الإدارة بالنتائج وليس الإدارة بالوسائل والأهداف.

الفرع الأول: أولويات عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية

نتطرق في هذا الجانب إلى ذكر مختلف القطاعات أو الهيئات الواجب إصلاحها أو عصرنتها وهي:

التعمق في تطبيق اللامركزية، ومحاولة تقريب القرارات الإدارية من الحقيقة الاجتماعية، تقوية عملية صنع القرار، ومتابعة التنفيذ، والمراقبة العامة من أجل الاستغلال الأفضل أو الفعال لموارد الأمة، تحقيق الاحترافية في الوظيفة العمومية، وتطبيق مناهج التسيير العمومي مع التركيز على الموارد البشرية والاتصالات، تقوية الاقتصاد الحكومي من منظور التنمية المستدامة، تطوير سلك العدالة باعتبارها أساسا لدولة القانون، وجود برنامج زمني محدد لمراجعة احتياجات الجهاز من متطلبات إدارية، فنية والتغيرات التي يجب إحداثها واختيار التكنولوجيا ذات العلاقة بهذه الاحتياجات وفق معايير محددة تأخذ في الاعتبار التطورات التقنية الحديثة والقدرة على تحديث تلك التقنية الحديثة باستمرار[1].

الفرع الثاني: محاور العصرنة الإدارية

تتلخص رهانات التحديث أو العصرنة في الجزائر في إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات، لمجاراة التطور الحاصل في البيئتين الداخلية والخارجية، ولتحقيق رضا الموظف والمواطن وبلوغ جودة الخدمة والمنتوج.

وكنظرة واعية للدولة الجزائرية بأن عصرنة الإدارة العمومية سيكون الباب المؤدي إلى تحديث سياسي وتبني دولة الحق والقانون، اقترحت إصلاحات مست ميادين كبرى وحساسة ويمكن ترجمتها على الشكل التالي[2]:

أولا: عصرنة وترشيد الإدارة العمومية: وهي سياسة مطابقة لتجديد الخدمة العمومية المطبقة في الدول الغربية، ويتم ترشيد المؤسسات العمومية الجزائرية بإدخال نماذج تسيير القطاع الخاص (تجديد وسائل وأنظمة التسيير)، وتوسيع مجال تسيير الخدمة العمومية للمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني إلى جانب خلق حركية في المجالات الآتية:

*دعم التناسق بين مختلف الإدارات المركزية وإعادة توزيع المهام بين الإدارات المركزية والإقليمية لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* الاستعانة بأولى الخبرات للتحكم في تكاليف الإدارة العمومية وتقليصها.

* التكامل بين المصالح المكلفة بمحاربة الغش بجميع أشكاله.

أما عن جهود الدولة في عصرنة الجهاز الإداري فتتمحور حول[3]:

*عصرنة مناهج العمل وتعميم استعمال الإعلام الآلي وشبكة الإعلام الداخلية (intranet).

*تشجيع التكوين المتخصص وذلك بإعادة النظر في سياسة التكوين المعتمدة من طرف المدرسة الوطنية للإدارة، ليرتكز التكوين ابتداءا من 2008 على تعليم وتكوين الإطارات السامية مع فتح مسابقة الالتحاق لخريجي الجامعات والمعاهد في تخصصات محددة وتكون فترة التكوين 3سنوات وكذلك رد الاعتبار لمراكز التكوين المهني.

*تخفيف إجراءات وآجال إنجاز المشاريع.

*تطوير وتعزيز الشفافية في المرافق العمومية.

وبالفعل فقد تخلت الدولة عن بعض القطاعات جزئيا لتترك مجال التسيير للقطاع الخاص، كما هو الحال في قطاع البريد والمواصلات الذي استطاع الخروج من سياسة الإدارة التقليدية بخلق المنافسة بين الخواص (نجمة، جازي، موبيليس)، بينما احتفظت الدولة ببعض القطاعات كالتربية والصحة، كما تم إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية كالكهرباء والغاز التي تحولت من مؤسسة عمومية صناعية وتجارية تحت الوصاية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية وتجارية، وإنشاء مؤسسات عمومية مستقلة لتوزيع المياه والتهيئة خاضعة لقواعد تجارية في التسيير، وفي جانب طرق التسيير العمومي تم إدخال عملية التعاقد وإشراك أفراد القانون الخاص في استغلال الخدمة العمومية خاصة الموانئ، المطارات والطرق السيارة.

ثانيا: إعادة توزيع المهام بين الإدارة المركزية والمحلية: تحظى الإدارات المركزية بمكانة هامة في مشروع إصلاح الدولة لقربها من السلطة السياسية، ويتمثل تحديثها في إعادة توجيهها نحو المهام الإستراتيجية عن طريق إعادة تنظيمها وتحديد الكفاءات القيادية التي ستقوم بهيكلة وتنظيم أعمال الحكومة والتنسيق ما بين الوزارات حتى لا تبقى هذه الأخيرة منشغلة بتنفيذ المهام الروتينية وتنتقل إلى التنظيم، التنسيق، التنبؤ والرقابة وتقييم السياسات العامة لضمان تماسك واستمرارية الخدمات العمومية، أما فيما يخص الإدارة المحلية فقد ركزت الإصلاحات على ضرورة إعادة الاعتبار للجماعات المحلية (البلدية والولاية) وإدخال تصنيف إداري جديد قائم على المناطق تعزيزا للديمقراطية المحلية،

وكون اللامركزية العمود الفقري لترشيد علاقة الدولة بالأقاليم ومبدأ أساسي للتنظيم الإداري، تحظى بحضور ملفت في الخطابات السياسية، فالسلطات المحلية هي الأقرب إلى مشاكل المواطنين[4].

ولهذا عمدت الدولة إلى تحويل السلطات والكفاءات الإدارية والتقنية إلى هذه الوحدات، فقد سطرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية برنامج لترقية وتأهيل الإطارات على المستوى المحلي عن طريق[5]:

- تزويد الجماعات المحلية منذ سنة 2003 بالإطارات المؤهلة (تقنيين وإداريين) .
- إعادة تشكيل جهاز التكوين عبر استرجاع مراكز التكوين المهني وإنشاء مؤسسات أخرى عبر مناطق الوطن.
- استرجاع المدرسة الوطنية للإدارة منذ 2005 وإصلاح نظام التكوين بها.

ولترقية مكانة الجماعات المحلية ودورها، تم اتخاذ التدابير التالية[6]:

مراجعة قانوني البلدية والولاية: لتكييف الإدارة المحلية مع واقع التعددية السياسية وتأكيد مكانة اللامركزية في مسار التنمية الوطنية وتعزيزها كفضاء للديمقراطية.

ترشيد مساهمة الجماعات المحلية: وذلك فيما يتعلق بتسيير الحياة المحلية بتكوين أعوان مصالح البلدية خاصة التقنية منها. وتحسين الخدمة للمواطن إلى جانب ترشيد مساهمتها في التنمية الوطنية ودعم مخططات التنمية والتهيئة الإقليمية على المستوى الولائي البلدي.

تحسين الطاقات المالية للجماعات المحلية: وهذا بتزويدها بالوسائل لمالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها التنموية وترشيد نفقاتها بتحميلها المسؤولية أكثر في تحديد الوعاء الجبائي وبعض نسب الضرائب وفي تحصيل الضرائب والرسوم.

دعم مشاركة المواطنين في التكفل بالشؤون المحلية: وهذا بترقية مشاركة المجتمع المدني في التكفل بالشؤون المحلية في ظل احترام المهام المسندة للإدارة والمنتخبين المحليين.

ثالثا: تثمين الموارد البشرية: باعتبار العنصر البشري هو محرك التنمية في كل بلد، سعت الدولة الجزائرية إلى ترقية ظروف الوظيفة العمومية لضمان جاذبيتها بدءا من شروط التوظيف إلى غاية وضع قواعد لنهاية الخدمة مرورا بتقويم شروط التعيين، الترقية، التكوين...إلخ.(مراجعة قانون الوظيف العمومي)، كما تم إعادة النظر في حقوق وواجبات أعوان الدولة بشكل يثمن الموارد البشرية ويساهم في بلوغ النوعية في التسيير بإضفاء المرونة على القوانين وتحديث مناهج إدارة الأفراد بما يتلائم مع الدور الجديد للدولة، حيث تم تحديث قانون أساسي لكل فئة من أعوان الدولة، موظفي الجماعات المحلية، موظفي المؤسسات العمومية، ويشجع هذا القانون الجديد عنصر الكفاءة بتحديد راتب الموظف وفقا لمؤهلاته ومستواه التعليمي، لكي تدرج أقدميته في الوظيفة كمرتبة فعلية[7].

وفي إطار سياستها لتحسين مستوى الكفاءات على المستوى المحلي قامت الدولة بالاستعانة بالجهات التالية:

- عقد شراكة مع المعهد المتخصص في التسيير والتخطيط لتكوين موظفي الإدارة المحلية .
- عقد شراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة لتكوين رؤساء الدوائر .
- عقد شراكة مع جامعة التكوين المتواصل لتكوين رؤساء البلديات .

هذا إلى جانب مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بأعوان وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الفرع الثالث: عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014 برنامجا طموحا رصد له مبلغ 682 مليار دولار وذلك للارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية، وقد شمل هذا البرنامج مختلف المجالات والأصعدة على المستوى الإداري والاجتماعي والاقتصادي، وقد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها من أجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن، لذا كان على الإدارة العمومية السهر على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية جيدة والحرص على احترام وتقدير المواطنين، سعيا لتطوير سبل التواصل والحوار بين الإدارة العمومية والمواطنين، وقد نص البرنامج على العصرنة في القطاعات المختلفة من خلال النقاط التالية[8]:

أولا: الجماعات المحلية: وذلك من خلال[9] :

- استكمال الإصلاحات المؤسساتية مع مراجعة قانوني البلدية والولاية، وتحسين وعصرنة المصالح العمومية.
- تحسين وتأهيل الموارد البشرية.
- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتحديث وتأمين وظائف السفر والهوية (الهوية الإلكترونية والبيومترية).
- قيام إدارة الجمارك بعمليات إصلاح وتحديث تهدف إلى تكييفها مع التحولات الوطنية والدولية لتحسين الأداء.

ثانيا: قطاع التكوين: والذي يعتبر عصب التنمية وفي هذا الصدد يشمل البرنامج الخماسي[10]:

- خلق 160 ألف منصب تكوين ل122 معهد وطني متخصص في التكوين المهني.
- إنجاز 401 مركزا مهنيا للتكوين والتمهين.
- إنجاز 72 معهد للتعليم المهني و431 توسيعا و85 مؤسسة داخلية و12 مؤسسة نصف داخلية و93 مكتبة وإقتناء 1400 قسم للتكوين.

ثالثا: القطاع الصحي: وتتضمن التعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية[11]:

-إتخاذ كل الإجراءات التي ترمي إلى إبقاء تواصل العلاج والتكفل السريع بالمرضى وعقلنة تسيير الهياكل القاعدية للصحة العمومية.

-تعزيز الطاقم شبه الطبي الذي يعُد 100 ألف موظف في كل التخصصات والذين يمارسون في المؤسسات الصحية العمومية وذلك بفضل شبكة تتكون من 42 مدرسة مختصة.

-تواصل جهود التكوين لضمان تغطية صحية لجميع ولايات البلاد.

-إنشاء مدرسة وطنية للتسيير والإدارة الصحية لتكوين إطارات التسيير للمؤسسات الصحية.

-إنشاء أكثر من 1000 هيكل صحي.

-إعادة تأهيل الصيدلة المركزية للمستشفيات لتأمين وتنظيم تزويد الهياكل الصحية العمومية بالمنتوجات الصيدلانية.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية في الجزائر

مع تطور وتقدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح لزاما على الجزائر استغلال هذه الوسائل في تطوير منظومتها الإدارية، من خلال تطبيق ما يسمى بالإدارة الإلكترونية "e-management".

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

هناك عدة تعريفات للإدارة الإلكترونية نذكر منها:

الإدارة الالكترونية هي عبارة عن "إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة"[12].

وكذلك عرفت الإدارة الالكترونية بأنها "عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق " Paperless Management "

ومن هنا نقول أن الإدارة الإلكترونية تتمثل في "استغلال الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد"[13].

كما عرفت بأنها "التعامل مع موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال، تميل إلى تجريد الأشياء وما يرتبط بها الى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها"[14].

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الإدارة الإلكترونية

تهدف الإدارة الالكترونية إلى تحقيق عدة غايات نذكر منها[15]:

1- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.

2- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين و الشركات والمؤسسات.

3- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرّهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.

4- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية و النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

5- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل و التخصص به.

6- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث.

7- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.

المبحث الثاني: واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر وتطبيقاتها

تهدف الدولة الجزائرية إلى تسريع وتيرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية من خلال الشروع في تطبيق الإدارة الإلكترونية وتعزيز استعمالها على مستواها، وقد نجم عن تطبيق هذه الإستراتيجية تغيير هام

لأنماط التنظيم وعمل الإدارة العمومية، وحملها على تبسيط نمط سيرها، وخدمة المواطنين بالطريقة الأكثر ملاءمة، خاصة من خلال إدراج مختلف خدماتها عبر الانترنت.

المطلب الأول: خطوة الجزائر نحو عالم الرقمنة

رسمت الجزائر منذ ما يقارب العقدين من الزمن سياسة الحكومة الإلكترونية، وحددت حينها برنامجا خاصا لتجسيدها بين سنوات 2009 و2013، يهدف إلى توفير خدمات إلكترونية تعمل على تسهيل تعامل المواطن والشركات مع الإدارة العمومية، في مختلف المجالات، وعليه فإن الآليات العملية التي تتضمنها إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، تتلخص في تعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين، والشركات، والعمال ومختلف الإدارات، وتحسين التسيير الداخلي والعلاقات مع المواطن، وتمكينه من خلال البوابات الإلكترونية، من تحميل الاستمارات وغيرها من الوثائق الإدارية، مع استحداث السجل التجاري الالكتروني، والتجارة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني[16].

الفرع الأول: ضرورة توفر بنى تحتية لتجسيد الرقمنة

ترتبط الرقمنة بشكل أساسي وجوهري، بمدى توفر البنى التحتية لهذه التكنولوجيات، للوصول إلى توسيع استفادة المواطنين من مختلف الخدمات الرقمية، وخاصة ضرورة عدم "التمييز" في توفير التدفق العالي للانترنت لصالح فئات المجتمع، وهو ما يعني كيفية تمكين جميع المواطنين من الولوج إلى خدمات الانترنت بنفس وتيرة التدفق، للاستفادة من مختلف خدمات الإدارة العمومية، وهو ما يطرح إشكالية مدى توفير الخدمات الإلكترونية لأفراد مجتمعنا من الذين لا تصلهم أصلا تغطية الانترنت[17].

تؤكد مصالح وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في هذا الجانب، أن العمل جار في إطار البرنامج الخاص بتطوير البنى التحتية، الداعمة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية، لتوفير وتحسين تدفق الأنترنت، وتم إلى غاية نهاية 2021، إنجاز حوالي 200 ألف كيلومتر من كوابل الألياف البصرية على التراب الوطني، لربط جميع ولايات الوطن بشبكة الهاتف والأنترنت ذات التدفق العالي، لتأمين البنية التحتية، وحسب آخر حصيلة كشفت عنها ذات المصالح، وتخص المشاريع المنجزة بين جانفي وماي من سنة 2021، تم في الجانب المرتبط بتحسين نوعية الخدمة وعصرنة وتكثيف شبكات الاتصال، إنجاز 58 وصلة هرتيزية رقمية من بين 250 وصلة مبرمجة خلال 2021، و125952 منفذ للتقنية الجديدة للألياف البصرية من بين 339749 منفذ مبرمج خلال السنة[18].

كما تم إنجاز 14400 منفذ لتقنية الجيل الرابع للهاتف الثابت، من خلال تركيب 24 هوائيا، ووضع 321 موقع حيز الخدمة من أجل تكثيف تغطية شبكة الولوج الراديوية للجيلين الثاني والرابع، من بين 1012 موقع مبرمج خلال 2021، وتم عصرنة كل من 5160 أجهزة "أم أس أن" من الجيل القديم، و88296 منفذ "تي دي أم"، وتم خلال الفترة المذكورة، رفع سعة تدفق الولوج إلى عرض كل من "ايدوم" و"ادي اس ال" و"فيبر" إلى 4 ميغا في الثانية، ابتداء من 28 مارس 2021، بالإضافة إلى الانتقال من 8 إلى 10 ميغا في الثانية مع مراجعة التسعيرات نحو الانخفاض، وتم ربط 10 بلديات ومناطق لأقل من ألف نسمة، بشبكة

الاتصالات من بين 19 بلدية مبرمجة خلال 2021، وتم حسب نفس الحصيلة، تحرير 15 ميغاهيرتز لفائدة المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال في النطاق الترددي 2.1 جيغا هيرتز، وزعت بصفة عادلة بمعدل 5 ميغاهيرتز لكل متعامل، والانتهاء من تركيب التجهيزات على مستوى المراكز التابعة للوكالة الوطنية للذبذبات، مع إطلاق شبكة بحربة في جويلية المنصرم. وفيما يخص الخدمة الشاملة للاتصالات الإلكترونية، تم الانتهاء من إنجاز مشروع تغطية 289 موقع بالشبكة من أصل 508 مبرمجين، كما تم في منتصف مارس من سنة 2020، الإطلاق الرسمي لخدمات التوقيع والتصديق الإلكتروني[19].

الفرع الثاني: الإطار القانوني لتجسيد الرقمنة

يعد الإطار القانوني الدعامة الثانية التي يفترض أن تتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بهدف تأطير الرقمنة، ولايزال الجانب التشريعي الخاص بهذا الجانب في الجزائر، بعيدا على مواكبة ما هو مسجل على مستوى عدد من القطاعات الوزارية، التي أخذت شوطا في تجسيد برنامج الإدارة الإلكترونية، وحسب ما تم الإعلان عنه من طرف مصالح وزارة الإحصائيات والرقمنة، فإن فوج العمل المتعدد القطاعات لإعداد مشروع قانون الرقمنة والنصوص التنظيمية الخاصة به، تم تنصيبه في ديسمبر 2021.

دائما في الجانب المرتبط بالإطار التشريعي للرقمنة، صدر في 2018 قانون حول التجارة الإلكترونية[20]، تم بموجبه إخضاع ممارسة هذا النشاط إلى التسجيل في السحل التجاري، وإدراج رقم خاص به في مدونة النشاطات التجارية. ورغم توفر هذا الإطار القانوني، إلا أن ما يمكن تسجيله هو إغفال المشرع مجال تنظيم المبادلات التجارية الإلكترونية بين الشركات الوطنية والدولية، لحماية الإنتاج الوطني.

كما صدر في 2018 القانون 18- 07 المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي[21]، يؤكد المختصون في هذا الشأن، بأن هذا القانون بعيد عن تجسيد الحماية الواسعة للأشخاص، في ظل ما تشهده تكنولوجيات الإعلام والاتصال من تطور متتالي، وحسبهم، فإن نصوصه تستدعي التعديل والإثراء وتوسيعها إلى حماية البيانات الشخصية للمواطنين والمؤسسات الاقتصادية، وكل ما يتعلق بالمعاملات والتعاملات في إطار الرقمنة والمراسلات التي تتم بين مختلف القطاعات الوزارية.

في هذا الجانب، تقف المصالح الأمنية في الجزائر، من خلال وحداتها لمكافحة الجرائم الإلكترونية على عدد من الجرائم ذات الصلة، منها المساس بالأشخاص عبر الأنترنت والاعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية والاحتيال عبر الأنترنت، والتحريض على التطرف عبر الأنترنت وجرائم بيع السلع المحضورة عبر الأنترنت، وجرائم تخص نسخ البرامج دون حق والقرصنة، بالإضافة إلى الجرائم المخلة بالحياء.

المطلب الثاني: تفعيل الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع

يعرف قطاع الرقمنة في الجزائر، من حيث التجسيد، تفاوتا بين إدارة وأخرى، بالنظر إلى ما تم تحقيقه من نتائج في الميدان، حيث ساهمت عملية استحداث البلديات الإلكترونية ورقمنة سجل الحالة المدنية، في تذليل الصعوبات أمام الموطن، فالحصول على الخدمة العمومية بات في حينها وفي مكان تواجد المعني، وهذا على عكس

ما كان قائما في الماضي، حينما كان يضطر المواطن إلى التنقل لبلدية المولد لاستخراج شهادة الميلاد أو عقود الزواج، وغيرها من الوثائق، دون الحديث عن الخدمات الرقمية الأخرى التي توفرها هذه المصالح.

وفي إطار تنفيذ الإدارة الإلكترونية والتطبيقات الشاملة، فقد شرعت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في عدة مشاريع بالتعاون مع الوزارات الأخرى، تتمحور هذه المشاريع أساسا حول[22]:

* البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية (إبرام الصفقات العمومية): يهدف المشروع إلى وضع حيز التنفيذ نظام رقمنة إجراءات إبرام الصفقات العمومية وفقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ستكون هذه الآداة رهن إشارة الحكومات المركزية والمحلية والهيئات العامة، حيث يتعين عليها دمج المراحل المختلفة المتعلّقة بعملية إبرام الصفقات العمومية، لاسيما الإعلام، المناقصات، الترشيحات، وإرسال عناصر الملف، وعملية الانتقاء والإرساء.

* تحديث بوابة المواطن: يخضع إطلاق مشروع تحديث بوابة المواطن لجملة من الشروط، من بينها: إدراج التقنيات الجديدة البارزة التي تسمح تحسين الصورة المرئية للبوابة،كما يقتضي ظهور الهواتف الذكيّة والأجهزة اللوحية، ونجاحها البارز لدى المواطنين تكييف المحتوى مع هذه المحطات الجديدة. تتطلب الاحتياجات المتغيرة للمرتفقين إعادة النظر في التصميم من خلال تركيزه على المواطن، كما أن مضاعفة الخدمات التي تقدمها كل الإدارات العمومية عبر الانترنت تقتضي وضع "المواطن" كبوابة توحيدية لجميع الخدمات الإلكترونية.

الفرع الأول: خدمات المنصات الرقمية الموجهة للمواطن التي توفرها وزارة الداخلية

تنوعت الخدمات الإلكترونية المعلن عنها في مختلف الإدارات العمومية، آخرها البوابة الإلكترونية التي أطلقتها مصالح وزارة الداخلية في نوفمبر 2021 "نشكي" لتلقي عرائض المواطنين ومختلف المتعاملين، وتمكينهم من رفع شكاويهم وعرائضهم لمختلف المصالح العمومية، بهدف تحسين نوعية الخدمات وتخفيف الإجراءات الإدارية، وتعني هذه الخدمة الرقمية في مرحلة أولى 51 ملفا، تمس مختلف الجوانب التي تهم المواطنين، منها السكن بجميع أنواعه وإعانة الدولة للسكن الريفي، والتجزئات العقارية الاجتماعية والسكن الوظيفي، والتنازل عن السكنات العمومية والتزود بالمياه الصالحة للشرب، والربط بشبكة الغاز والكهرباء وبقنوات الصرف الصحي، وتوفير الإنارة العمومية وتعبيد الطرقات والتهيئة الحضرية، وجمع النفايات المنزلية وإنجاز المرافق العمومية، منها المراكز الصحية الجوارية والمؤسسات التربوية ومراكز للبريد والملحقات الإدارية، والفضاءات الرياضية والترفيهية والمراكز الثقافية ومراكز للأمن الحضري، بالإضافة إلى الملفات المرتبطة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، ورخصتي البناء والهدم وتسوية الوضعية القانونية للعقار وتسوية البنايات في إطار القانون 15-08، وطلبات عمل الإدماج المهني، بالإضافة للشكاوى المرتبطة بالتعدي على الملكية العقارية[23].

تشمل الخدمات المقدمة من خلال البوابة كذلك، طلبات التحويل والتشغيل والطعون الخاصة بالتشغيل، والاستثمار الصناعي والفلاحي والخدماتي والمنح والمعاشات والإعانات الاجتماعية، والإطعام المدرسي والنقل المدرسي والتدفئة وتهيئة المدارس والعقود والصفقات العمومية، والنشاطات التجارية والاقتصادية والثقافة والترفيه، والنشاط

الفلاحي والنقل والنشاطات المقننة والحالة المدنية وطلبات الاستقبال، والتبليغ عن التجاوزات المرتكبة من طرف المسؤولين والمنتخبين المحليين[24].

كما تم في نفس الفترة، الإعلان عن إطلاق خدمة "الشباك عن بعد"، وهي خدمة عمومية أخرى، وضعتها ذات الوزارة حيز الخدمة، لتمكين المواطنين من إيداع مختلف الملفات الإدارية ذات الصلة بصلاحيات الإدارة المركزية والولاية والمقاطعة الإدارية والبلدية، عبر الأرضية الرقمية للوزارة، لتجنيب المواطن عناء التنقل إلى الإدارة المعنية، وتم في هذا الإطار، تحديد قائمة للملفات المعنية بهذه الخدمة، والتي تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، منها ما يخص الرخص والشهادات المرتبطة بقطاع السكن والبناء والتعمير، والرخص الخاصة بالحالة المدنية، كما تشمل الطلبات تنقل الأشخاص والممتلكات وكل الرخص المرتبطة بالنشاط الجمعوي، بالإضافة إلى العمليات التضامنية وطلبات الإعانات المالية الخاصة بشهر رمضان، وطلب الترخيص لتنظيم عملية جمع التبرعات بالمساجد من طرف اللجان الدينية المسجدية في ولاية واحدة، طلبات دفن ونقل الجثامين[25].

الفرع الثاني: خدمات المنصات الرقمية الموجهة للمواطن التي توفرها وزارات أخرى

التحقت عدة قطاعات وزارية، بوزارة الداخلية في تقديمها لخدمات رقمية متعددة للمواطنين ونذكر منها:

أولا: وزارة الفلاحة تطلق موقع الكتروني تحت تسمية "فيرما زاد"

في إطار رقمنة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، أطلقت الوزارة في أفريل 2021، موقعا إلكترونيا خاصا بنقاط بيع المنتجات الفلاحية مباشرة من المنتج إلى المستهلك، عبر المنصة الالكترونية للوزارة، تخص نقاط بيع المنتجات الفلاحية عبر العديد من الولايات، حيث يمكن لأي مواطن تحديد مواقع نقاط البيع التابعة لمؤسسات ومتعاملين تحت وصاية القطاع الموجودة في المدينة، أو الولاية التي يسكن فيها، بالإضافة إلى المستثمرات الفلاحية[26].

ثانيا: قطاع النقل يقدم 60 خدمة رقمية في النقل البري الجوي والبحري والأشغال العمومية

وضع قطاع النقل والأشغال العمومية منذ سنة 2018، تحت تصرف المواطنين والمتعاملين، بوابة إلكترونية تسمي" بوابة الخدمة العمومية" تمكن من الاستفادة من 60 خدمة مباشرة عبر الأنترنت، منها 16 خدمة في مجال النقل البري، و22 في مجال النقل البحري، و19 خدمة في مجال النقل الجوي، وأربع خدمات رقمية في مجال الأشغال العمومية[27].

ثالثا: وزارة العدل تفعل العمل بالنيابة الإلكترونية

تم في إطار رقمنة مصالح وزارة العدل، تمكين طالبي وثيقة السوابق العدلية رقم 3 من استخراجها عن طريق البوابة الالكترونية، كما تم استحداث خدمة النيابة الإلكترونية، وتخص تسجيل شكوى أو عريضة وتتبع مآلها، وتشمل خدمات القطاع كذلك، استخراج شهادة الجنسية الجزائرية والتحقق من مصادر الوثائق الالكترونية، وتصحيح أخطاء الحالة المدنية واستخراج نسخة من مرسوم التجنس، والاطلاع على مال القضايا وسحب الأحكام من طرف المحامين واستخراج البطاقة المنهية البيومترية لقطاع العدالة، وإرساء أرضية التكوين عن بعد[28].

رابعا: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

وضعت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في مارس 2021، في إطار رقمنة القطاع، مجموعة من الخدمات الالكترونية، تعني باستخراج الوثائق الخاصة بالضمان الاجتماعي، ومنصات إلكترونية للشباب وحاملي المشاريع. وتسمح التطبيقات، حسب ما تم الإعلان عنه للمؤمن اجتماعيا، باستخراج عن بعد، شهادة الانتساب، وشهادة الأحقية في الأداءات، والاطلاع على بيان التعويضات اليومية الخاصة بالتأمين على المرض والأمومة، كما تسمح التطبيقات التي أعلنت عنها مصالح الوزارة من خلال فضاء المتقاعد للأجراء، من استخراج شهادة المعاش ومتابعة طلب الإحالة على التقاعد المودع إلكترونيا من طرف أرباب العمل[29].

كما تسمح الخدمات الإلكترونية في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، بتسجيل الانتساب عن بعد وإمكانية الاطلاع على الوضعية تجاه الصندوق والتصريح بالنشاط، والاطلاع على كشف المسار المهني والدفع الالكتروني والتصريح بوعاء الاشتراكات، وطلب بعض الوثائق عن بعد، كما يمكن لأرباب العمل الاستفادة من خدمات التصريح عن بعد ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتم في نفس إطار الخدمات، وضع منصة رقمية لمنحة البطالة تسمح بالتسجيل الأولي وحجز موعد لدراسة الملفات على مستوى الملحقات المحلية للتشغيل[30].

خامسا: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تطلق عدة خدمات رقمية

وزارة التعليم العالي هي الأخرى سلكت شوطا مهما في استعمال الرقمنة لصالح الطلبة والأساتذة، خاصة بعد الإعتماد على نظام "**بروغرس**" وهو عبارة عن أداة أو منصة رقمية تهدف إلى تحسين وتسهيل الخدمات للأسرة الجامعية[31]، حيث أصبح بإمكان الطلبة التسجيل في أي جامعة عن طريق المنصة وكذا بالنسبة للتحويل وغيره، كما أن المسار المهني للأستاذ أصبح يتبع من خلال هذه المنصة، كما أصبح بإمكان الأساتذة وضع دروسهم ومحاضراتهم في المنصات الرقمية الموجودة على مستوى كل الجامعات والمعاهد.

خاتمة:

يتطلب تطبيق الإدارة الالكترونية توافر العديد من الإمكانات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن، وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة، ورغم تواصل جهود الدولة الجزائرية في مجال إرساء و تجسيد متطلبات الإدارة الالكترونية وعصرنة الإدارة، إلا أن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية، لا زال بحاجة إلى البيئة المناسبة لمثل هذا النوع من المؤسسات، كي تتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منها، وبالتالي تحقق النجاح المراد الوصول إليه دون خسارة في الوقت والمال والجهد، علما أن الإدارة هي وليدة بيئتها تؤثر وتتأثر بمجمل عناصر البيئة المحيطة بها، وتتفاعل مع جل العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية .

ومن خلال التصريحات والإجراءات والمشاريع المتخذة من طرف الدولة الجزائرية حول ضرورة عصرنة الإدارة العمومية ورقمنتها، وتخليصها من البيروقراطية والفساد وتجديد ثقة المواطن فيها ومواكبة التطورات العالمية في مجال الإدارة، نرى أن الإدارة العمومية الجزائرية تحاول السير في الاتجاه الصحيح نحو العصرنة والتحول إلى ما هو أفضل وأحسن فالدولة لابد أن تهتم بالمواطن وانشغالاته وحاجياته التي كانت مهملة على مر عقود من الزمن.

إن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يأخذ عدة متطلبات بعين الاعتبار كالبنية التحتي من مزودي الخدمة بالأنترنت، توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة لهذا التحول، تأهيل الموظفين في مجال التقنيات الحديثة، خلق الإرادة لدى الإدارة المسيرة بضرورة تبني سياسة الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية، وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية، توفير السرية الإلكترونية للمؤسسات، لذلك يجب وضع رؤية وإستراتيجية شاملة بمشاركة الدولة و جميع الفاعلين، بما يضمن الانتقال الايجابي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، ومن ثم تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في النهاية يجدر بنا أن نؤكد أن الإدارة العمومية الجزائرية في حاجة كبيرة إلى تغيير جذري لوضعيتها وأن هناك ضرورة لتحديد الإستراتيجية الملائمة لتطويرها ووضع مخطط علمي، وواقعي يهدف لوضع نهاية للتخلف والبيروقراطية الإدارية، وجعل إدارة الغد أكثر تكيفا مع جزئيات النظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي الحالي والمستقبلي للجزائر.

الهوامش والمراجع:

[1] حماد مختار، **تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقتها في الدول العربية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر بن يوسف خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر، 2007، ص 9.

[2] سامية منزر، زرفة بولقواس، **الإدارة العمومية في الجزائر وإستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، الجزائر، 2020، ص ص 39-41.

[3] سامية منزر، زرفة بولقواس، المرجع نفسه، ص 39.

[4] فرطاس فتيحة، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين**، مجلة الإقتصاد، المجلد 2، العدد15، الجزائر، 2016، ص 314.

[5] فرطاس فتيحة، المرجع نفسه، ص 314.

[6] فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص 314.

[7] فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص 314، 315.

[8] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، متوفر على الموقع الالكتروني: http://algerianembassy-saudi.com/، تاريخ الزيارة: 2022/12/08 الساعة: 19.00.

[9] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع نفسه.

[10] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع نفسه.

[11] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

[12] خالد أحمد فرقان المشهداني، رائد عبد الخالد عبد الله العبيدي، **مبادئ إدارة الأعمال بمنظور منهجي متقدم**، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن، ص 100.

[13] شائع بن سعد مبارك القحطاني ،**مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2006 ، ص 9 .

[14] عبود نجم، "**الادارة الالكترونية: الاستراتيجية والوظائف و المشكلات**"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 126.

[15] عاشور عبد الكريم ،**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2010/2009، ص 15.

– عبد الفتاح بيومي حجازي، **الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ص 164–170.

[16] نسيمة لعرج مجاهد ، ومصطفى طويطي، **استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية " المحاولة الجزائرية"**، مجلة ميلاف للبحوث، المجلد 2، العدد 3، جامعة ميلة، الجزائر، 2006، ص ص 205–226.

[17] سامية منزر، زرفة بولقواس، المرجع السابق، ص 38، 39.

[18] هدى.ن، **"ثورة" الرقمنة.. عصرنة الإدارة وتحرير الجزائريين من البيروقراطية**، مقال منشور في جريدة المساء بتاريخ: 2022/06/06، متوفر على الرابط: https://www.el-massa.com/dz، تاريخ الزيارة: 2022/12/09 الساعة 12.30.

[19] هدى.ن، **"ثورة" الرقمنة.. عصرنة الإدارة وتحرير الجزائريين من البيروقراطية**، المرجع نفسه.

[20] قانون رقم 18–05 مؤرخ في 2018/05/10، يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 28، مؤرخة في 2018/05/16.

[21] القانون رقم 18–07 مؤرخ في 2018/06/10، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34، مؤرخة في 2018/06/10.

[22] الحكومة الإلكترونية والتطبيقات الشاملة، الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، على الرابط: https://www.mpt.gov.dz/، تاريخ الزيارة: 2022/12/07 الساعة 21.00.

[23] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية: https://www.interieur.gov.dz/، تاريخ الزيارة: 2022/12/08 الساعة 18.30.

[24] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، المرجع نفسه.

[25] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، المرجع السابق.

[26] ليليا. ن، مباشرة من المنتج إلى المستهلك موقع الفيرمة ديزاد لبيع المنتجات الفلاحية، مقال منشور على جريدة الأيام بتاريخ 2021/04/15، متوفر على موقع الجريدة: https://www.elayem.dz/، تاريخ الزيارة: 2022/12/09 الساعة 19.00.

[27] بوابة الخدمة العمومية، الموقع الرسمي لوزارة النقل والأشغال العمومية، على الرابط: https://portail.mtpt.gov.dz/، تاريخ الزيارة: 2022/12/5 الساعة 15.00.

[28] رقمنة الإجراءات القضائية، الموقع الرسمي لوزارة العدل، https://www.mjustice.dz/ar، تاريخ الزيارة: 2022/12/09 الساعة 13.50.

[29] إستراتيجية رقمنة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تهدف لمحاربة البيروقراطية، الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على الرابط: https://www.mtess.gov.dz/ar، تاريخ الزيارة: 2022/12/09 الساعة 16.00.

[30] إستراتيجية رقمنة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تهدف لمحاربة البيروقراطية، المرجع نفسه.

[31] بروغرس، متوفر في الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الرابط: https://www.mesrs.dz/، تاريخ الزيارة: 2022/12/08 الساعة 16.00.